290 (د-25) الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 187/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 بشأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي قررت بموجبه أن يُعقد المؤتمر في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الإسكوا 270 (د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 بشأن سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي،

وإذ تشير كذلك إلى توافق آراء مونتيري الذي صدر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[1] الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002،

وإذ تأخذ في الاعتبار نتائج المشاورات المكثفة التي أجراها خبراء ومختصون في مجال تمويل التنمية خلال الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في الدوحة يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2008[2]،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من التقدم المحرز في تطبيق إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في الإسكوا،

وإذ تشعر بالقلق إزاء الاختلالات العديدة التي تشوب الاقتصاد الدولي وتتعلق بأسعار صرف العملات الرئيسية وارتفاع نسب التضخم وما ينتج عن ذلك من إضعاف القوة الشرائية للعملات الوطنية في البلدان الأعضاء، مما قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار في البيئة الاقتصادية المحلية الذي نجحت البلدان الأعضاء في تحقيقه خلال السنوات الماضية،

وإذ تلاحظ أن عدة بلدان أعضاء أصبحت من البلدان المساهمة في الاستثمار الدولي وساعدت على استقرار النظام المالي الدولي، إلا أن دورها في إدارة النظام المالي والنقدي العالمي لا يزال محدوداً،

وإذ تثمّن المساعدات المقدمة من البلدان العربية المانحة إلى البلدان النامية وخاصة البلدان الأعضاء،

وإذ تأخذ في الاعتبار التقارير عن التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتيري،

1- **تعتمد** مشروع الإعلان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في الدوحة يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2008[3]؛

---

(1) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(2) E/ESCWA/EDGD/2008/4.

(3) المرجع نفسه، الفصل الأول، ألف.

2- **تؤكد** ضرورة تحقيق مشاركة أوسع للبلدان النامية، ومن ضمنها البلدان الأعضاء، في إدارة النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي؛

3- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى مواصلة دعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك زيادة الاستثمار والتجارة البينية؛

4- **تدعو أيضاً** البلدان الأعضاء إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتوليد فرص عمل جديدة للشباب؛

5- **تدعو كذلك** البلدان الأعضاء إلى مواصلة الجهود لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري، مما يعزز فرص زيادة الاستثمار والاستفادة من الموارد المالية المتاحة محلياً؛

6- **تطلب** إلى البلدان الأعضاء تكثيف الجهود لزيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة الاستثمار الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا الحديثة وتنمية الموارد البشرية، وتأكيد أهمية التعليم ودوره المحوري في تمكين الأفراد وإزالة الفقر على مستوى الأسرة والمجتمع، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للتنمية؛

7- **تطلب** إلى البلدان المتقدمة المانحة تنفيذ التزاماتها وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعدم ربط هذه المساعدة بشروط تؤثر سلباً على قدرة البلدان المستفيدة؛

8- **تؤكد** أهمية مشاركة البلدان الأعضاء بفعالية وعلى أعلى مستوى ممكن في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض توافق آراء مونتيري المزمع عقده في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008 وتنسيق مواقفها خلال المؤتمر لكي تخرج بنتائج تتفق مع تطلعاتها ومتطلباتها؛

9- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة حول الإجراءات الرئيسية التي نص عليها توافق آراء مونتيري ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى لدعم موقف البلدان النامية في وضع القواعد الدولية؛

10- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى متابعة نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض توافق آراء مونتيري ومساندة البلدان الأعضاء في دراسة وتحليل المستجدات الناشئة عن هذا المؤتمر بالنسبة إلى هذه المنطقة والمساعدة في وضع السياسات الملائمة وتنفيذها؛

11- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية دعم جهود البلدان الأعضاء لبناء قدراتها المؤسسية وخاصة في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي، والتحكيم الدولي للاستثمار، والاتفاقيات الثنائية للاستثمار؛

12- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.